الجلال يهنئ القيادة السياسية والمواطنين والمقيمين بمناسبة شهر رمضان المبارك

طلال الجلال

هنأ النائب طلال الجلال صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي عهده الأمين والوزراء والنواب والشعب الكويتي والمقيمين بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، سائلا الله أن يعيده على الكويت والأمتين العربية والإسلامية بالخير واليمن والبركات.

وقال النائب الجلال في تصريح صحافي: لا يفوتني في هذه المناسبة أن اتوجه بالشكر إلى العيون الساهرة على أمن الوطن في الداخلية والدفاع ولرجال الإطفاء وللعاملين بوزارة الصحة الذين يسهرون على راحة المرضى، ولجميع العاملين في الدولة.

وعلى صعيد عمل مجلس الأمة، تمنى الجلال ان يتم التركيز في المرحلة المقبلة على اقرار التشريعات المهمة التي ينتظرها المواطن، فيجب أن نركز جهودنا في ذلك، خاصة انه لم يتبق على نهاية دور الانعقاد الا القليل.

الدمخي: استجواب الجبري هدفه الإصلاح

د.عادل الدمخي

لمشاهدة الفيديو

أكد النائب د.عادل الدمخي أن استجواب وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري جاء بهدف الإصلاح والصالح العام وان المقصود هو صفة الوزير وليس شخص الوزير.

وأضاف أن اي انحراف لتوجيه الاستجواب إلى عنصري فهو مرفوض، وقال الدمخي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة «نحن نمثل الأمة بأكملها دستوريا.. وأي مخطئ كان فسنستجوبه».

وأشار إلى أن محاولة غرس الفتنة والتفرقة بين اعضاء مجلس الأمة فهو أمر مرفوض. وقال «في استجواب الوزيرة هند الصبيح حاولت الحكومة بأدواتها ان يغرسوا هذا المعنى الطائفي الا انني تحدثت عامدا مؤيدا للاستجواب حتى اكسر هذه الفتنة وهذه التفرقة». ولفت إلى أن كل الوزراء يمثلون الشعب الكويتي وإن أصاب الوزير نؤيده وإن أخطأ نقف ضده لذلك الانحراف في هذا المعنى مرفوض.

وبين أن استجواب الوزير الجبري كان حول قضايا مهمة منها الأمن الغذائي والحيازات الزراعية ويتعلق بأمن الكويت كلها.

وأوضح ان الحيازات الزراعية جريمة فيها كسب ولاءات وتفريط في أمن الكويت الغذائي سواء الثروة الحيوانية أو الزراعية وهي مسألة تتعلق بأمن الكويت الغذائي.

وذكر أن الاستجواب تطرق ايضا إلى النشاط الرياضي وأي تلاعب فيه يؤثر على الشباب، وأيضا الإعلام ومتابعة الأخطاء التي تتابع في الوزارة. وقال إن الاستجواب تطرق إلى أمور لم يتم التطرق إليها من قبل «ولا يمكن أن نسكت عن اخطاء تتالت».

وأشار إلى أن اليوم ترسخ ان النائب يصير وزيرا وتتحول الوزارة إلى مقر انتخابي من خلال ممارسات سابقة لذا تمت محاسبة الوزير بهذا الأمر.

وبين أن الحيازات الزراعية كل الكويت تتحدث عنها وهناك من يشتري من حر ماله وهناك من يسلك الطرق القانونية وناس للأسف تأخذ الحيازات لأنها موالية لفلان وغير ذلك.

وللأسف يحولها بعد ذلك لأماكن ترويح واماكن تأجير وليس لصالح الأمن الغذائي وقال الدمخي إن «الوزير متوقع الا تطرح فية الثقة لكن سنتابع خطوات الإصلاح ولن نتردد بالمساءلة مرة اخري».

وقال إن الهدف هو معالجة الشبهات التي أثيرت ويقوم بالواجب المطلوب.

وتوجه الدمخي بكلمة للقبائل قائلا «انا رجل من قبيلة وكل القبائل لهم احترامهم ولا نستجوب الوزير لأنه من قبيلة.. لا هذا غير صحيح ولا نسيء لأحد».

وقال «إنه يستجوب الوزير لأن هناك خللا في هذا المكان ومن لا يريد ان يستجوب لا يصير وزير والشيخ اللي ما يبي يستجوب لا يصير وزير وابن القبيلة كذلك الذي لا يرغب ان يستجوب لا يصير وزير». وقال الدمخي إن جريدة «الجريدة» نشرت تحقيقا عن تجاوزات في عقد التطعيمات «التحصين».

وقال تحدث في هذا الموضوع في ان هناك شبهة تنفيع حيث تأسست شركة تطعيمات في مايو 2017 وتدخل لمناقصة ويكون هناك اصرار على ترسية المناقصة عليها رغم الترسية على شركة أخرى، حيث تمت إعادة الطلب مرة واثنتين.

وبين أن الشركة الحالية يمدد لها كل ثلاثة شهور بخمسين ألف دينار رغم أن ديوان المحاسبة اتهمها بأنها شركة نصابة. لذلك يجب على الوزير ان يتراجع ويوقف التعامل معها وان يرسي المشروع على شركات اخرى.

وأشار إلى أن مدير الهيئة يرفض ثم يتم الأمر من ورائه وهذا حدث أمامنا في لجنة الميزانيات.

وطالب الوزير بتطبيق القانون على كل من تملك مزرعة بدون وجه حق ومطالبتهم باستغلالها في الوجه الصحيح حتى لا يكون على حساب الأمن الغذائي.

وقال إن الدولة تنفق مئات الملايين وليس هناك اكتفاء ذاتي في الغذاء.

وتساءل: لماذا الاحتكارات ومنح هذا ومنع ذاك، ولماذا لا أستفيد من المزادات والايرادات التي تجلبها؟

ولفت إلى أن الوزير لم يجب عن أسباب استبعاد الاتحادات التي تمثل القطاعات مثل اتحاد مربي الأبقار ومنتجي الألبان وغيره عن مجلس إدارة هيئة الزراعة، ولم يجب، لماذا استخدم قسم التخطيط والدراسات للتجميد وديوان المحاسبة قال هذا خطأ.

وأضاف أنه لم يرد على شبهات التنفيع في التوظيف وملاحظات ديوان الخدمة في الإعلام وطبيعة الاستعانة بالقضاة الوافدين.

كما لم يجب عن محور المطبعة في وزارة الإعلام وإهدار 30 مليون دينار وعن مخالفات ديوان المحاسبة في الوزارة.

وأكد الدمخي أن جزءا من هذه الأخطاء يتحملها رئيس الحكومة واستغرب تأييد الحكومة له وهو مليء بالتجاوزات، وعلى رئيس الحكومة ان يراقب ويتحمل جزءا من مسؤولية وزرائه.

استفسر عن آلية التعامل مع المستأجرين ومدى صحة تعثر بعض الاستثمارات

عبدالله يسأل الشعلة عن العقارات الموقوفة وتديرها «الأوقاف» ويطلب تقارير المحاسبة عن آخر 5 سنوات

د. خليل عبدالله

وجه النائب د. خليل عبدالله سؤالا إلى وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون البلدية فهد الشعلة بشأن الاستفسار عن خطة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بخصوص بعض التجاوزات التي شابت استخدامات أموال الوقف من قبل الأمانة العامة للأوقاف، ووجود بعض المخالفات المالية والهدر في تعاملات الأمانة عند استخدامها لأموال الوقف. وطالب تزويده وإفادته بالآتي:

1 ـ تزويدي بكشف يتضمن كل العقارات الموقوفة التي تديرها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وكشف بالاستثمارات والأوراق المالية والصناديق والمحافظ الاستثمارية التي تديرها الأمانة العامة للأوقاف أو التي تسهم فيها الوزارة مع الجهات الأخرى داخل وخارج الكويت.

2 ـ تزويدي بنسخ من تقارير ديوان المحاسبة عن آخر خمس سنوات مالية متضمنة ردود وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية عليها بشأن التجاوزات التي شابت استخدامات أموال الوقف ووجود مخالفات وتجاوزات مالية في تعاملات الأمانة العامة للأوقاف عند استخدامها لأموال الوقف.

3 ـ ما خطة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بخصوص إيجارات العقارات الوقفية؟ وآلية التعامل مع المستأجرين؟

4 ـ ما صحة تسبب الأمانة العامة للأوقاف بهدر أموال الوقف من خلال الإبقاء على المحفظة العقارية دون تطوير فترات طويلة، مما أدى الى تدني عوائدها المالية مقارنة بالعوائد السوقية، إضافة الى التجاوزات التي شابت إدارة الأمانة العامة للأوقاف للمحفظة العقارية؟ إذا كانت الإجابة بنعم ـ فيرجى تزويدي بمواطن الهدر وأسبابه، ومن المسؤول عنه، وهل تمت محاسبة المتسبب أم لا؟ وفي حال كانت الإجابة بالنفي فيرجى بيان أسباب ادعاء ديوان المحاسبة بتقريرها بوجود هدر وتجاوزات في المحافظ العقارية.

5 ـ تزويدي بكشف يتضمن صرف المكافآت والامتيازات لمثلي الأمانة العامة للأوقاف في الشركات التي تساهم فيها آخر خمس سنوات وحتى تاريخ ورود هذا السؤال، مع بيان نوع الصرف وتاريخه، مع بيان ما إذا تم استرجاع هذه المكافآت نظرا لمخالفة ذلك للمرسوم رقم 15 لسنة 1976 في شأن الخدمة المدنية.

6 ـ ما صحة قيام الأمانة العامة للأوقاف بضخ أموال للوقف في استثمارات متعثرة مما أدى إلى التسبب بخسائر؟ إذا كانت الإجابة بنعم ـ فيرجى بيان الأموال التي تم استثمارها والجهة التي تم ضخ الأموال فيها ونتائج هذه الاستثمارات على أموال الوقف وقيمة الخسائر المحققة.

الدلال يطلب البلاغات المقدمة من مجلس الوزراء إلى «مكافحة الفساد» بشأن تجاوزات هيئة الزراعة

محمد الدلال

وجه النائب محمد الدلال سؤالا إلى وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.فهد العفاسي قال في مقدمته: تضطلع الهيئة العامة لمكافحة الفساد بأدوار مهمة كمكافحة الفساد ودرء مخاطره وآثاره وملاحقة مرتكبيه وكذلك حماية أجهزة الدولة من الرشوة والمتاجرة بالنفوذ وسوء استخدام السلطة ومنع الوساطة والمحسوبية، ونظرا لما أثير في مجلس الأمة خلال السنوات القليلة الماضية، ومن خلال كذلك ما نوقش في مجلس الوزراء وكذلك ما تم تداوله في وسائل الإعلام بشأن التجاوزات والمخالفات والجرائم في حق المال العام وأراضي الدولة في أدوار وأعمال وقرارات الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية. وطالب بتزويده وإفادته بالآتي:

1ـ يرجى تزويدي بالبلاغات والشكاوى التي تقدم بها مجلس الوزراء إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد بشأن التجاوزات والمخالفات للقانون القائمة في الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية منذ عام بداية عام 2015 حتى تاريخه مع ذكر ما الإجراءات التي قامت بها الهيئة العامة لمكافحة الفساد في التعامل مع تلك البلاغات وما نتائج تصرف الهيئة مع تلك البلاغات بالحفظ أو الإحالة إلى النيابة مع إرفاق ذلك بالمستندات الدالة على دور الهيئة العامة لمكافحة الفساد في هذا الشأن.

2ـ يرجى تزويدي بالبلاغات والشكاوى التي تقدمت بها الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية بصفة رسمية إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد بشأن التجاوزات والمخالفات للقانون في الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية منذ عام بداية عام 2015 حتى تاريخه، مع ذكر ما الإجراءات التي قامت بها الهيئة العامة لمكافحة الفساد في التعامل مع تلك البلاغات، وما النتائج تصرف الهيئة مع كل بلاغ من تلك البلاغات بالحفظ أو الإحالة إلى النيابة مع إرفاق ذلك بالمستندات الدالة على دور الهيئة العامة لمكافحة الفساد في هذا الشأن.

3ـ يرجى تزويدي بالبلاغات والشكاوى التي تقدم بها المواطنون إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد بشأن التجاوزات والمخالفات للقانون في الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية منذ عام بداية عام 2015 حتى تاريخه مع ذكر ما الإجراءات التي قامت بها الهيئة العامة لمكافحة الفساد في التعامل حيال كل بلاغ من تلك البلاغات، وما النتائج تصرف الهيئة مع كل بلاغ من تلك البلاغات بالحفظ أو الإحالة إلى النيابة مع إرفاق ذلك بالمستندات الدالة على دور الهيئة العامة لمكافحة الفساد في هذا الشأن.

4ـ هل قامت الهيئة العامة لمكافحة الفساد وفقا لما يخولها القانون بالتصدي مباشرة دون أن يكون هناك بلاغ مسبق لما يثار من وجود جرائم وتجاوزات في الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية لقانون الهيئة العامة لمكافحة الفساد والقوانين الأخرى المتعلقة بالأموال العامة وأملاك الدولة، وما إجراءات الهيئة العامة لمكافحة الفساد أتجاه التصدي المباشر منذ عام 2015، حتى تاريخه؟.

5ـ من هم الأطراف العاملون في الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية الذين تتواصل معهم الهيئة العامة لمكافحة الفساد بشأن البلاغات والشكاوى محل نظر الهيئة العامة لمكافحة الفساد مع ذكر المسمى الوظيفي والصلاحيات التي تخول هؤلاء العاملين للتعامل مع تلك المراسلات بين الطرفين، وبيان مدى تعاون أو عدم تعاون العاملين في الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية مع مطالب وتحقيق ومراسلات الهيئة العامة لمكافحة الفساد منذ بداية عام 2015 م حتى تاريخه.

العدساني يطلب نتائج التحقيق حول شراء طائرات اليوروفايتر

رياض العدساني

وجه النائب رياض العدساني سؤالا إلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد جاء فيه: بناء على القرار الوزاري رقم 1 لسنة 2019 فيما يخص تشكيل لجنة تحقيق بشأن تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج فحص الحساب الختامي والتعاقدات الخاصة بميزانية التعزيزات العسكرية لوزارة الدفاع للسنتين الماليتين 2015 /2016، 2016 /2017، وكذلك تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانية وزارة الدفاع للسنة المالية 2017 /2018، بالإضافة إلى إعادة التحقيق بالمخالفة المالية رقم (205ـ2017/ 2018) بشأن توقيع مذكرة تفاهم مع الحكومة الإيطالية بشأن برنامج طائرة اليوروفايتر (تايفون)، والمخالفة المالية رقم (241ـ2017 /2018) بشأن عدم الرد على مكاتبات ديوان المحاسبة المتعلقة بالعقد رقم (KU/KAF/15/454) بشأن شراء طائرات اليوروفايتر (تايفون) مع المنشآت وقطع الغيار والتدريب والدعم الفني المتعلق بها، وكذلك يعهد إلى اللجنة المشكلة بالمادة الأولى من هذا القرار النظر في جميع تقارير ديوان المحاسبة للسنوات المالية الثلاث السابقة (2015 /2016، 2016/ 2017، 2017/ 2018). نص السؤال: يرجى تزويدي بالإجراءات المتخذة ونتيجة التحقيق المشار إليه بمقدمة السؤال.